أحمد علي عبدالله صالح يقدم اقراراً بالذمة المالية

تلقت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد اقراراً بالذمة المالية من قائد الحرس الجمهوري -قائد القوات الخاصة العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح.

وخلال لقائه رئيس واعضاء الهيئة أشاد احمد علي عبدالله صالح بالجهود التي تبذلها الهيئة في ممارستها لمهامها في مكافحة الفساد.

الى ذلك أعلن رئيس قطاع الذمة المالية بالهيئة محمد حمود المطري أن الهيئة تلقت حتى اليوم «٧٧٠٠» إقرار بالذمة المالية من المشمولين بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٦م بشأن الاقرار بالذمة المالية.

وأشاد محمد المطري بتصدر وزارة الدفاع مختلف الوزارات والهيئات الحكومية من حيث متابعة المشمولين بالقانون لتقديم اقراراتهم الى الهيئة.. مثمناً الجهود التي يبذلها وزير الدفاع في سبيل تنفيذ القانون من منطلق الشراكة بين الهيئة والوزارة.

يشار الى أن قانون الذمة المالية يجيز للهيئة تشكيل لجنة أو اكثر لفحص اقرارات الذمة المالية وفحص البيانات المتعلقة بها وما يطرأ عليها، ويحصر حق الاطلاع على اقرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والوثائق واجراءات الدراسة والفحص على الهيئة والجهات المختصة بالتحقيق.

في لقاء موسع لممثلي الوزارات والهيئات والمحافظات :

رئيس الوزراء يشدد على نشر كل ما انجز من برنامج الرئيس على مستوى كل محافظة

شدد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء على ضرورة التزام الوزارات والهيئات الحكومية بالمصداقية والتعامل الجدي مع خطط وبرامج الحكومة والتقييم الموضوعي لبرامجها ومضامينها التنموية.. وتجنّب الزيف والكذب، والإفصاح عن كافة السلبيات والصعوبات التي تحول دون تنفيذ البرامج والخطط الحكومية المنسجمة مع أهداف البرنامج الانتخابي الرئاسي.

الوزارات والهيئات الحكومية معنية بالتزام المصداقية والشفافية وعدم الالتفات إلى الغوغائيين

وقال لدى افتتاحه اللقاء الموسع لممثلي الوزارات والمحافظات والهيئات الحكومية الذي نظمته الامانة العامة لرئاسة الوزراء الاسبوع الماضي: إن تتبع ما تم تنفيذه على مستوى المحافظات من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الانتخابي وإصدارها في كتيبات خاصة بالمحافظات يمثل أهمية بالغة للرد العملي عما تحقق على صعيد البناء المؤسسي والاقتصادي والتنموي ومكافحة الفساد والمفسدين وكل من يحاول المزايدة على المواطن من بعض الغوغائيين والمرضى وصد ادعاءاتهم المرجفة.

مؤكداً أن المصداقية والالتزام لن تتجسد الا من خلال التقييم الموضوعي والسليم المعزز بالأرقام والإحصاءات الحقيقية والصحيحة.. وأضاف: ما يهمنا هو المواطن والجماهير العريضة من أبناء الشعب أن يعرفوا ما أنجز وما يُنجز من مشاريع اقتصادية وتوفير للخدمات والبنى الاساسية وخطط تطويرية ونهضوية في إطار بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة المؤسسات والنظام والقانون.. وأيضاً مواجهة الجميع بكافة اوجه القصور والاختلالات التي تشوب آليات التنفيذ للمشروعات التنموية.. مشيراً في السياق ذاته الى الدور التكاملي للسلطتين المركزية والمحلية في هذه العملية وتجسيد روح المسؤولية الوطنية الخلاقة والواعية في تنفيذ المهام والواجبات المحققة للغايات.

لافتاً إلى أن الحكومة قامت منذ الوهلة الأولى بوضع الخطط والبرامج القطاعية الزمنية لتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية بما يتفق والفترة الدستورية المحددة لها.

واعتبر رئيس الوزراء اللقاء الذي ضم قيادات وممثلي الوزارات والمحافظات محطة مهمة لتوحيد الرؤى وشحذ الهمم لضمان فاعلية وتفاعلية أكبر لتنفيذ محاور البرنامج الانتخابي الرئاسي الاحدى عشر..

وأكد سعي الحكومة المستمر للارتقاء بآلية العمل والتنفيذ لخططها وبرامجها على المستوى المركزي والمحلي والاعتماد على المنهجية والشفافية العملية في المتابعة والتقييم لمدة تحقيقها للأهداف المنشودة.

نقاشات

وكان الاخ عبدالحافظ السمة أمين عام رئاسة الوزراء قد استعرض مجمل المواضيع التي هدف اليها اللقاء الحكومي.. مشيراً الى انه يأتي في سياق الجهود الحكومة الفنية المرتبطة بالبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.. وفيما أعرب السمة عن تقديره لتفاعل بعض الجهات مع الآلية التي أعدتها الأمانة العامة لرئاسة الوزراء لتقييم الأداء الخاص بتنفيذ البرنامج الحكومي، انتقد البعض الاخر الذين لم يوافوا الامانة العامة بذلك في الموعد المحدد، وان تم ذلك فهي ناقصة والارقام والاحصاءات فيها غير صحيحة ومجحفة في نسبة إنجاز المشروعات التنموية..

وأكدت الحكومة انها حققت نتائج جيدة في أدائها خلال الفترة (يناير - يونيو) العام ٢٠٠٨م المستهدف لمنظومة حكومية موحدة لتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، وطبقاً لمصفوفة الإجراءات الحكومية الموحدة للبرنامجين الانتخابي والحكومي للعام ٢٠٠٨م.. وبلغت نسباً متقدمة في عدد من المجالات والانشطة خاصة الموجهة نحو تعزيز البناء المؤسسي للدولة بإصدار التشريعات والأطر التي تخدم هذه العملية والانتقال الى الحكم المحلي عبر تطوير نظام السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية الإدارية والمالية ومأسسة جهود مكافحة الفساد وإصلاح الإدارة الحكومية والبنية الأساسية وذلك بما نسبته ٨٠٪ من مخرجات المجلس..

في حين حظيت المجالات الأخرى التي تشكل أنشطة تكاملية داعمة لأولويات الحكومة المستهدفة بنسب إنجاز متفاوتة..

حيث يقول التقرير التنفيذي النصف سنوي (يناير - يونيو ٢٠٠٨م)- الذي أعدته الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن مستوى تنفيذ الإجراءات الحكومية المخططة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي والبرنامج العام للحكومة- إن جهود أداء الحكومة خلال تلك الفترة خلصت الى الوقوف على عدد من القضايا بمناقشة (٣٧٩) موضوعاً خرج منها بـ(٣٤٤) منها (٢٤٢) قرارات بنسبة ٧٠٪ و (١٠٢) أوامر بنسبة ٣٠٪..

تنام ملحوظ

وفي الإجراءات القانونية والدستورية أكد التقرير أن مجلس الوزراء حقق تنامياً ملحوظاً في مخرجاته واتخاذ الإجراءات القانونية والدستورية بشأنها لاستكمال نفاذها والعمل بها على مستوى صدور القوانين والقرارات الجمهورية وقرارات مجلس الوزراء بنحو (٧٣) بين قرارات وقوانين ، أما على مستوى الإجراءات الوزارية والحكومية المخططة خلال فترة إصدار التقرير ومقارنتها للإجراءات الفعلية المنفذة وفقاً لمحاور البرنامج الانتخابي الرئاسي والأهداف العامة والفرعية لبرنامج الحكومة.. أكد التقرير أن نسبة التنفيذ بلغت (٧٣٪)، حيث بلغت الإجراءات المخططة لجميع محاور البرنامج الأنتخابي الـ(١١) (١٩٧٦) إجراء، نُفذ منها فعلياً (١٤٤٥) وبنسب متفاوتة حيث تمثل نسبة الانجاز أعلاه نسبة جيدة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨م وذلك لإمكانية زيادة نسبة الانجاز في نهاية العام، حسب توقعات التقرير..

وفي رصده للصعوبات التي ظهرت على المصفوفات التنفيذية الوزارية والاجراءات المخططة لبرنامج رئيس الجمهورية وبرنامج الحكومة في الفترة يناير - يونيو ٢٠٠٨م ولنتائج تقييم وتحليل مستوى التنفيذ والأداء الحكومي، أشار الى أنها توزعت على مستويين الاول صعوبات وزارية تمثلت في صعوبات قوية مثل عدم توفير النفقات الكافية والإمكانات الفنية وعدم رصد الاعتمادات اللازمة والتمويلات الخارجية وضعف التنسيق وعدم التعاون فيما بين الجهات، أما الصعوبات المتوسطة فتكمن في عدم الانتهاء من تعديل القوانين واللوائح وتأخر البت في المواضيع من مجلسي النواب والوزراء والتأخر في صرف الاعتمادات المالية، والارتباط باستراتيجية تحديث الخدمة المدنية وقلة توافر الكوادر المتخصصة.. وأما الصعوبات الضعيفة فتتمثل في ضعف الوزارة في إدارتها وعدم قدرتها على تنفيذ إجراءاتها المخططة ما يؤكد تلكؤ تلك الوزارات عن التنفيذ في حين تتوافر إمكانات التنفيذ لديها باستغلال الحد الادنى من إمكاناتها المتاحة.

بينما تتمثل صعوبات المستوى الثاني في حجم التحديات الاقتصادية التي واجهت الحكومة بعواملها الداخلية والخارجية بدءاً من انخفاض حجم الإنتاج السنوي من النفط الخام ومروراً بمعدلات النمو السكاني المتزايد مقارنة بحجم الموارد المحدودة.. وانتهاء بالمتغيرات السعرية الدولية للسلع الغذائية الأساسية التي كان لها الاثر البالغ على أداء السياسات المالية والاقتصادية ومستوى الدخل ومعدل النمو ونسب الفقر.

أمين عام رئاسة الوزراء:

تم توحيد الآليات والسبل لتنفيذ البرنامج العام للحكومة والبرنامج الرئاسي

ستة آلاف وحدة سكنية بتكلفة ٢٥ ملياراً :

مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي يسير بوتيرة عالية

أكدت اللجنة العليا للإسكان أن العمل يسير بوتيرة عالية في المواقع التي بدأ العمل فيها لتنفيذ المشاريع السكنية لذوي الدخل المحدود وتوزيع الأراضي الزراعية على الشباب وخلق فرص عمل جديدة ضمن مشروع الرئيس الصالح السكني.

وشددت اللجنة على أهمية التوقيع مع المقاولين وعدم التأخير نظراً لأهمية المشروع والحاجة الماسة لتنفيذه.

كتب/ جمال مجاهد

وأكد وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبد الله الكرشمي أن نحو ٥١٠٠ وحدة سكنية من إجمالي عدد وحدات مشروع الرئيس الصالح لإسكان الشباب وذوي الدخل المحدود السكنية البالغة ٦٠٠٠ وحدة سكنية قيد التنفيذ.. وقال: إن تنفيذ الوحدات السكنية في محافظة عدن البالغ عددها ١٩٠٠ وحدة سكنية يسير بوتيرة عالية مثل بقية المحافظات المستهدفة.

وطبقاً للمصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.. قال الكرشمي أن عدد الوحدات السكنية ضمن مشروع الصالح السكني بمحافظة عدن بلغ ١٩٣٠ وحدة بتكلفة إجمالية ثمانية مليارات و٣٦١ مليوناً و٨١١ الف ريال.

وأضاف إن الأداء يسير حسب الخطة المرسومة له خصوصاً في عملية تنفيذ وصب الأساسات والقواعد والمباني الحجرية لها كمرحلة أولى وصولاً إلى التنفيذ الكامل طبقاً للفترة الزمنية المحددة.

مشيراً إلى أن عدد الوحدات السكنية للمشروع في محافظة لحج تصل إلى ٣٠٠ وحدة بتكلفة إجمالية مليار و٤٠٥ ملايين و٣٢٠ الف ريال.. موضحاً أن العمل يسير في المشروع بصورة جيدة خصوصاً في عملية اختبارات التربة بعد عملية حفر الأساسات.

وحث الفنيين والاستشاريين والمقاولين على سرعة الإنجاز بالمواصفات الفنية المطلوبة خلال المدة المحددة لتنفيذ المشروعين.

الجدير بالذكر أن التكلفة الإجمالية للوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود في مختلف المحافظات تبلغ ٢٥ مليار ريال، منها ١٠ مليارات ريال حصة الحكومة، و١٠ مليارات ريال حصة الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، ومليارا ريال لبنك التسليف التعاوني والزراعي، ومليارا ريال لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، ومليار ريال لوزارة الأوقاف والإرشاد.

مساكن للمهمشين

هذا وقد تضمنت المصفوفة الوزارية التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية لوزارة الأشغال إنشاء أربعة آلاف وحدة سكنية لمحدودي الدخل خلال أربع سنوات، في إطار توجه الوزارة لمحاربة البطالة والفقر وتوفير فرص العمل للشباب والقادرين. بالإضافة إلى دعم عملية إدماج المهمشين اجتماعياً واقتصادياً، ووضع خطط عملية وواقعية لتنفيذ ألفي وحدة سكنية للمعدمين "المهمشين" بتكلفة تقديرية خمسة مليارات ريال خلال السنوات الثلاث القادمة، على أن يتم تشكيل لجنة مشتركة من الوزارة وهيئة الأراضي لإعداد الدراسات الاجتماعية للمهمشين.

وكانت اللجنة العليا للإسكان برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط عبد الكريم إسماعيل الأرحبي أكدت في اجتماعها الـ ٤٠ أن العمل في مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي للشباب جار في تنفيذ الوحدات في كل من محافظات حجة وتعز وابين والحديدة وحضرموت. وناقشت اللجنة تقرير وزارة الزراعة والري حول المستجدات ذات الصلة بموقعي "عندل وجميشة" بمحافظة حضرموت وموقع ابين وطبيعة المعضلات القائمة، وتقرير وزارة الأشغال العامة والطرق حول مستجدات تنفيذ المشاريع السكنية في مختلف المواقع، وكذا تقرير أمانة العاصمة حول مقترح اللجنة بتحديد أراضي مشروع الصالح.

وأقرت اللجنة على ضوء مناقشتها لتقرير مجموعة التنسيق المتعلق بخلاصة آلية دراسة الجدوى للمشاريع الإسكانية الاستثمارية، التوقيع مع الشركة المتخصصة بإعداد دراسة الجدوى والتسريع بإنجازها.

وأكد الأرحبي حرص اللجنة على تقديم كافة الدعم والتسهيلات لتتمكن من تجاوز أي معضلات.

وشدد على ضرورة اضطلاع محافظي المحافظات المستهدفة بحل كافة الإشكاليات القائمة حول مواقع الإنشاء. وأشار إلى أن مشروع الرئيس الصالح لإسكان ذوي الدخل المحدود يستهدف خدمة أهالي المناطق المستهدفة.

وأكد في هذا الصدد أن ذلك يستدعي تضافر الجهود للتمكن من تحقيق الغاية التي تمثل إحدى الأولويات الحكومية الهادفة إلى الترجمة العملية لمقررات البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

مساكن للمعدمين والبدو الرحل

إلى ذلك ذكر تقرير حديث لوزارة الأشغال حصلت عليه "الميثاق" أن الوزارة تخطط حتى عام ٢٠١٠ لتنفيذ عدد من المشاريع السكنية بمختلف محافظات الجمهورية تستهدف شرائح ذوي الدخل المحدود والشباب والمعدمين، إضافة إلى مشاريع إسكان إغاثة للمناطق المتضررة من الكوارث والفتنة وإعادة تأهيل المناطق العشوائية بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٤ ملياراً و٦٢٧ مليوناً و٥٧٢ الف ريال.

وتتضمن إنشاء ١٦٢٤ وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود بتكلفة ستة مليارات و٣١٦ مليوناً و٧٢٠ ألف ريال، وثلاث آلاف وحدة سكنية للشباب ضمن مشروع الرئيس الصالح السكني الزراعي للشباب بتكلفة ١٠ مليارات و٥١٤ مليوناً و٦٤٠ ألف ريال، و٢٥٠٠ وحدة سكنية للمعدمين بتكلفة مليارين و٧٢٥ مليون ريال و٣٣٠ وحدة سكنية للبدو الرحل بتكلفة مليار و١٨٣ مليوناً و٨٠٠ ألف ريال. كما تشمل إنشاء العديد من الوحدات السكنية للمناطق المتضررة من الكوارث والفتن بتكلفة ثلاث مليارات و٣٨٧ مليوناً و٤١٢ الف ريال، فضلاً عن تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل المناطق العشوائية بتكلفة مليار و٥٠٠ مليون ريال. ولفت التقرير الحكومي إلى أن قطاع الإسكان بالوزارة يعمل على تنفيذ تلك المشاريع منذ العام ٢٠٠٨ تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وترجمة لمضامين برنامجه الانتخابي الرامي إلى حل المشكلة السكنية التي تواجه محدودي الدخل والمعدمين أن الوزارة تعمل على ترويج بعض المشاريع الإسكانية في دول مجلس التعاون الخليجي.

كما أن الوزارة تبنت العديد من السياسات والإجراءات والتي يتم تنفيذها حالياً بهدف تحقيق أهدافها السكنية والتي من أهمها دراسة القوانين المتعلقة بمجال الإسكان لتشجيع الاستثمار فيها، وإعداد مشروع قانون استرداد تكلفة مشاريع التنمية الحضرية من المستفيدين باقساط تتناسب مع دخولهم واستغلال المبالغ المستردة في مشاريع التنمية الحضرية والإسكانية في محافظات أخرى من محافظات الجمهورية بغرض تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

سياسة إسكانية جديدة

وذكر التقرير أن الوزارة وبالاشتراك مع وزارة الشئون القانونية شكلتا لجنة للقيام بتنفيذ مهام إعادة هيكلة صندوق التنمية الحضرية وتفعيل إجراءات صرف المبالغ المخصصة له بما يمكنه من المساهمة الفاعلة في تمويل وإنشاء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود. كما شرعت اللجنة في إعداد مسودة مشروع تطوير قانون صندوق التنمية الحضرية ليأخذ في الاعتبار التحديد الدقيق لمهام الصندوق واختصاصاته بما يمكنه من تفعيل دوره في توفير السكن الملائم واللائق لذوي الدخل المحدود.

وأكد التقرير أن الوزارة عملت وبالاشتراك مع وزارات الشئون القانونية والشباب والرياضة والزراعة والري والإدارة المحلية والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني على تطوير مرصد وطني حضري لجمع المعلومات والمؤشرات بالتنسيق مع المراصد المحلية وفقاً للإجراءات التي تتخذها الوزارة في إعداد سياسة إسكانية رصينة بالاستناد إلى المؤشرات والبيانات الحقيقية لدراسة الاحتياج السكاني على مستوى الجمهورية ورسم السياسة الكفيلة بتحقيق الحلول لمشكلة الإسكان بما في ذلك تأمين الأراضي اللازمة لها.

موضحاً أن العمل يجري حالياً لدراسة إعادة تنظيم المناطق العشوائية وتحسين مستوى مناطقها من الناحية الصحية والاجتماعية والاقتصادية والفنية اللازمة على مساحات من أراضي الدولة أو القطاع الخاص وتخصيصها لمشاريع إسكان للشباب وللتنمية الحضرية وإعادة تأهيلها عن طرق استكمال بنيتها التحتية ثم الترويج لها وتأسيسها قبل تسجيلها أصولياً ووضع الشروط العامة لذلك مع تسجيل الجمعيات المعتمدة من الجهات المختصة وتوثيق بياناتها بما في ذلك المصادقة على تقارير حسابات الجمعيات السكنية وأوجه صرفها بالتنسيق مع الجهات المختصة. ونوه الى حرص الوزارة على تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على خوض غمار الاستثمار في مجال تنفيذ المشاريع السكنية وذلك من خلال الإجراءات التي تنفذها بهدف تحسين البيئة الاستثمارية في هذا المجال بدءاً من تأمين الأراضي اللازمة وانتهاء باستكمال البنية التحتية لها.

البرنامج.. والأفاكون

أعلم سلفاً ما يمكن ان يقوله البعض ممن لا يجيدون سوى الكلام والتصنيفات وتوزيع التهم والفتاوى على كل من يخالفهم الرأي والتوجه، ولن يزعجني ما قد يوجه لي تصريحاً أو تلميحاً من هذا أو من ذلك.. بقدر ما تزعجني سيول الإفك التي تنضح بها بعض وسائل إعلام البهتان لصاحبه تجمع الاصلاح، مستهدفة فخامة الرئيس القائد الوحدوي المناضل علي عبدالله صالح..

ابو صخر

ولست من عشاق اللون الرمادي الذي يمكن أن يفصح عن مرتديه استهلال سمح قد يأتي بصيغة سؤال أهوج من طراز: «لماذا يستهدفون الرئيس»؟ ومثل هذا السؤال نقرأه ونسمعه كثيراً ممن يؤثرون الجهر بالعمى أو التعامي عن الحقائق الماثلة صراحة في جبهة كل حرف وكل كلمة وكل جملة وسطر وصفحة وكل عبارة وفقرة ومفردة وجزئية من جزئيات خطاب اعلامي وسياسي مجنون تجاهل كل شيء وكل شخص وكل سبب وكل مفردة وكل عنصر وكل مؤثر في حياتنا واتجه نحو الرئيس ليعتبره العنصر الوحيد والفاعل الوحيد والسبب الوحيد والمؤثر الوحيد في حياة اليمنيين العامة والخاصة.

باختصار شديد علي عبدالله صالح لايزال صمام أمان المسيرة اليمنية المرتكزة على نظام جمهوري ووحدة وطنية ونهج ديمقراطي.. وعلى أساس هذه المرتكزات وفي ظلها تسير قافلة التنمية الشاملة بخطى تتسارع وتتباطأ وتتعثر أحياناً، وتحقق نجاحات نسبية وتصاب بإخفاقات في بعض الأحيان لكنها لا تتوقف.

ولأن مسيرة التنمية التي نحتاجها وننشدها ترتبط بكثير من العوامل والمقومات التي تبدأ بالإرادة السياسية ثم الإدارة ثم الإمكانات ثم المناخ المستقر، فإن نسبة النجاح تتوقف على هذه العوامل مجتمعة ، وهذه حقائق يدركها أولئك الذين يتنطعون بالحرص على حاضر ومستقبل البلد، وهم في ذات الوقت لا يتورعون عن استهداف عوامل قوة ونجاح هذه المسيرة بدءاً بالتشكيك في الإرادة السياسية ومروراً بتسفيه الجهود ونكران النجاحات، وليت الأمر يتوقف عند التسفيه والنكران، بل يتجاوز ذلك الى استهداف العناصر والمرتكزات الاساسية التي يتوقف عليها النجاح من استهداف الامن والاستقرار باعمال الشغب والفوضى والتفجيرات وقطع الطرق والأعمال الإرهابية الى تشجيع وتغذية المشاريع التمزيقية الى تعكير الأجواء السياسية واختلاق التوترات والأزمات السياسية الى استهداف أجهزة الامن والمؤسسات الدستورية الى التشكيك في النهج الديمقراطي ، الى تسويق البلد بصورة سيئة معتمة.

يدرك أولئك الذين يتباكون على مصالح الشعب وعلى التنمية أن الفوضى والارهاب والتقطع وأعمال الشغب استهداف للسكينة، وأن استهداف أجهزة الامن والمؤسسات الدستورية استهداف للاستقرار، وأن افتعال الأزمات وتغذية الصراعات والنزعات التفكيكية والمشاريع التمزيقية استهداف للاستقرار والوحدة والنظام الجمهوري، وهو بالتالي استهداف لعناصر قوة هذا البلد، ويدركون أن استهداف رأس النظام الذي تحققت في ظله كثير من عناصر قوة هذا البلد هو استهداف لمسيرة وطن وتاريخ وطن وسمعة وطن اختار أبناؤه علي عبدالله صالح قائداً لهذه المسيرة بمحض إرادتهم، ويدرك أصحاب الإفك أن كل ما يقترفونه يضر بمصالحنا الوطنية التي ينوحون عليها ليل نهار..

لم تبدأ الحملات الانتخابية بعد حتى يطلق الإفك لنفسه العنان كما هو حاله في كل مرحلة انتخابية.

ما الذي فعلته بهم وحدة الوطن حتى يستهدفونها في خطابهم ومظاهراتهم وأعمال الشغب وجرائم التفجيرات والتقطع التي يحرضون عليها؟

ما الذي فعله بهم النظام الجمهوري حتى يفتحوا أحضانهم ومقراتهم ووسائل إعلامهم لاحتضان من يحاولون اسقاط الثورة والجمهورية؟

ما الذي يضيرهم في السكينة العامة حتى نجد أياديهم الآثمة فاعلاً رئيسياً ومشاركاً أو مسانداً في كل عمل إجرامي يستهدف استقرار البلد؟

ما الذي يقلقهم من الهدوء والطمأنينة والإخاء والمحبة والسلام حتى نجدهم وراء كل عمل فوضوي؟

أجهزة الامن والقضاء والقوات المسلحة ومجلس الشورى والمؤسسات الدستورية ملك الوطن ومؤسسات الشعب ومرتكزات النظام والسلطة التي يتسابقون نحوها.. فلماذا يستهدفون هذه المرتكزات، وبماذا سيحكمون البلد ويسيرون شئونه إن هم نجحوا في تدمير هذه المؤسسات قبل أن يصلوا الى السلطة؟

ليس للجنة العليا للانتخابات ذنب في إخفاقاتهم ، وليس بيدها أن يكسبوا أو يخسروا في منافسة انتخابية .. فلماذا هذا الحقد على لجنة أتت وفقاً لشرعية دستورية لتنفذ مهمة إدارية فنية؟

لماذا كل هذه العوائق والمطبات والأخاديد والحرائق في طريق هذا النهج الديمقراطي الذي يحاولون أن يهدموا أركانه ويدمروا قيمه النبيلة؟

ثم لماذا كل هذا الحقد على رجل أعطى حياته للبلاد، وحمل رأسه بين كفيه وهو يتسلّم زمام القيادة حين كان كرسيها على فوهة جهنم.. وحين تقهقر عنها كل الشجعان وكل الطامحين وكل الذين لديهم ما يفوق إمكاناته وقدراته أضعاف الأضعاف؟

اليوم تذكرتم أن علي عبدالله صالح صار له في كرسي الرئاسة ٣١ عاماً؟

من الذي صنع استقرار ٣١ عاماً لهذا الوطن الذي لم يعش ثلاث سنوات استقرار على بعضها قبل أن يأتي علي عبدالله صالح..؟

اليوم تتهمون علي عبدالله صالح بأنه ينقلب على الثورة والنظام الجمهوري... ولم تسألوا أنفسكم من الذي رسخ الثورة ونظامها قبل أن يأتي علي عبدالله صالح ليتسلم قيادة جمهورية شهدت أربعة انقلابات ناجحة في أقل من ١٦ سنة دون المحاولات التي باءت بالفشل..؟

اليوم تتهمون علي عبدالله صالح بالإضرار بالوحدة الوطنية وهو صاحب الدور الأكبر والشريك الأساس في تحقيقها والمبادر الى رفع علمها حين صوّت الآخرون ضدها... وهو الذي تمسك بها وحماها حين انقلب عليها الآخرون.. وهو الذي رسخها بالإخاء والمحبة وأزال الفارق الزمني الهائل الذي كان بين مستوى التنمية في أرجاء محافظات الوطن لتتحقق المساواة أولاً قبل أن تنطلق المسيرة بالجميع.

اليوم تتهمون علي عبدالله صالح بالديكتاتورية وهو الذي احتضن صالحكم وطالحكم، واتسع صدره لاختلافاتكم وخلافاتكم وشطحاتكم حين خلت سجون نظامه من عشرات بل مئات وآلاف ممن كانت السجون والمقاصل أحق بهم لو أنهم في ظل نظام آخر غير نظام علي عبدالله صالح.

اليوم تتهمون علي عبدالله صالح بالانفراد والاقصاء والاستئثار وهو الذي استوعب حكمه واتسعت حكومات عهده للعلماء والدكاترة والمشائخ والمنظرين وأبناء الشهداء والتجار والفلاحين والرؤساء السابقين والمشردين والمنفيين، وحرص ولايزال أكثر من أي زعيم آخر أن يستوعب الجميع.

وحتى في ظل النهج الديمقراطي القائم على التنافس الحزبي كان ولايزال علي عبدالله صالح يقدم التنازلات على حساب حزبه الحاكم ليحقق أكبر قدر من التوازنات والتسويات .. حرصاً على استقرار ووحدة الوطن، وتجنباً لمساوئ الديمقراطية والتنافس الحزبي، لأنه يدرك أن هذا التنافس في ظل المستوى الثقافي والاجتماعي والمعيشي للشعب وظروف المجتمع لابد وأن يفرز سلبيات الى جانب الايجابيات، وهو ما كان ولايزال علي عبدالله صالح يعبر عنه نظرياً بمقولته الشهيرة «الديمقراطية سيئة ولكن أسوأ منها عدم وجودها».. ويتعاطى معه نظرياً وعملياً من خلال قاعدته الذهبية «وسنعالج مساوئ الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية».

اليوم تشككون في ديمقراطية علي عبدالله صالح الذي لم يتحفظ بل أصر على اقتران التعددية السياسية بالوحدة.. حين رفض البعض صراحة الوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية... وهو تمسك بالديمقراطية وقدّم التنازلات للحفاظ عليها حين انقلب عليها الآخرون ورفضوا نتائجها وعادوا لممارسة الوصاية وطرح خيارات القسمة والتقاسم بعيداً عن إرادة الجماهير...

اليوم تتهمون علي عبدالله صالح بالشمولية والنزوع الفردي وهو الذي منحكم فرصة ممارسة كل الحقوق السياسية بل وأخذ بأيديكم لتنافسوا حزبه في البرلمان والمحليات ومنظمات المجتمع المدني، وتنافسوه على كرسي الرئاسة وتشنون عليه الحملات الدعائية والتحريضية في الأماكن العامة وعبر وسائل الاعلام وتحصدوا ٢٣٪ من أصوات الجماهير . وتستمرون في شتمه واتهامه بكل ما هو فيه وما ليس فيه... وفي عهده وفي ظل حكمه ورغم ذلك تصرون على جلد أنفسكم حين تتحدثون عن ديكتاتوريته وعدم ديمقراطيته، بينما صحفكم ومهرجاناتكم وخطبكم ومقابلكم ومنتدياتكم الارضية والشبكية تطفح بالنقد والاستهداف والتطاول والشتائم التي تصل حد السفاهات...

يا الله ما أسوأ ما تضرفون من إفك!

ستقولون أو يقول بعضكم: هذا الكاتب ملكي أكثر من الملك... وسأقول لكم مقدّماً إني أمارس حقاً وأؤدي واجباً. وقد تتبادر الى أذهان بعضكم معان خاطئة لمصطلحي «ممارسة الحق وأداء الواجب» وفقاً لمفاهيم تحصر الحق على ما في الجيب أو ما بين اليدين ولا تعرف واجباً غير تنفيذ أمر المرشد أو المنظر أو القيادي الحزبي... وتلك هي أخطر المفاهيم التي ألقت بكثير منكم في مغبة خلط الحق بالباطل دون إدراك بأن من يفعل ذلك يستحيل عليه أن يحق حقاً أو يبطل باطلاً.

وعوداً الى ممارسة الحق وأداء الواجب.. وأسأل الذين يتباكون على الثورة والنظام الجمهوري: ماذا قدّموا للثورة والنظام الجمهوري؟ وما هي اسهاماتهم في تنمية أهداف الثورة ودعم مسيرة التنمية الشاملة التي هي روح الثورة؟

وأسأل الذين ينوحون على الوحدة عما قدّموه في سبيلها ومن أجل تحقيقها وحمايتها مقابل ما جنوه من خيراتها؟

وأسأل المتشدقين على الديمقراطية ماذا فعلوا من أجل تطويرها والارتقاء بالممارسة الديمقراطية والحفاظ على قيمها ومبادئها..؟

وأسأل النائحين في كل ناد على مسيرة التنمية: ما هي أرصدتهم وأسهاماتهم وأدوارهم في الحراك التنموي الذي تشهده البلاد..؟

وأسأل الشاكين الباكين من ضعف القضاء وغياب الامن والاستقرار: ما الدور العملي او النظري الذي قمتم به لتعزيز الاستقرار وتحقيق العدالة وبث روح التسامح وقيم الامتثال للحق ونبذ الكراهية والخصام ومحاربة ظواهر الفساد والعبث والرشوة ولو بشق كلمة طيبة ترشد وتصلح وتعلّم لا تهدم وتشكك..؟

وأسأل الذين يتلفعون قضايا الأمة العربية والاسلامية، ويتخذون منها سبلاً لاستهداف النظام والقيادة السياسية والرئيس: ماذا قدّموا لقضايا الأمة سوى الشعارات الجوفاء، وماذا صنعوا للضحايا من الشهداء والجرحى والمشردين والمنكوبين سوى المتاجرة بدمائهم واستغلال عواطف الناس إزائهم والتسول باسمهم الى الخزائن والأرصدة الحزبية والمشاريع الاستثمارية التي يعرفها الجميع... وباستثناء بعض الاستثناءات فإن كثيراً مما يحدث ويمارس ليس أكثر من متاجرة بآلام الآخرين واستثمار دني لمعاناتهم..

وأسأل الذين يمارسون الهدم ويتحدثون عن دولة مؤسسات ونظام وقانون: الى أي رصيد أو تجربة يستندون؟ فتجاربهم معروفة، وذاكرة الوطن لم تنس المجازر والانقلابات التي كانت تأتي أكثر عنفواناً من الشعارات الثورية... ومخلفات تجارب من يدعون خلافة الله في الأرض مازالت ماثلة للعيان بعد رحيلهم على قصر فترتهم، فيما تجارب أقرانهم في بلدان كثيرة لا تسر عدواً ولا صديقاً... وكما لا جديد عند طابور الحنين الى أزمنة تقبيل الركب والأقدام... كذلك لا مشروع ظاهر أو باطن في ملامح كهنة التآمر الذين لم يسلم بعضهم من تآمر بعض.. حتى في أزهى وأنقى تجاربهم كانت سلطة الدولة التي يتغنون بها «تمتد من الصافية الى الحصبة.. وإن أزدهرت فإلى نقطة الأزرقين»...

وبصرف النظر عما كان فنحن في اليوم وغد، في الحاضر والمستقبل، فيما وصلنا اليه وما نطمح أن نصل اليه بالعمل والتعاون والإخاء والمحبة وحتى بالنقد البناء، وليس بالشتم والاستهداف والتسفيه والإرهاب الفكري والنكران والجحود وبث روح الإحباط واليأس، وتشويه صورة البلد ومكاسبها ونهجها.. والقفز على ثوابتها والتطاول على رموزها... فالديمقراطية والحرية قيم وأخلاقيات وتنافس شريف وليست عداء وأحقاداً وتمترساً..

والديمقراطية -قبل كل هذا- احترام لإرادة الشعب وغالبية أصوات الجماهير التي صوّتت لبرنامج اليمن الجديد والمستقبل الأفضل.

وليس محظوراً نقد البرنامج ولا طرائق ووسائل تنفيذه، ولكن العيب تسفيهه، والزيف نكران ما تحقق منه، والجرم أيضاً أن نتغافل عن تقييمه بموضوعية ومهنية وإنصاف وشجاعة، وليست من ينزه البرنامج أو يدعي كماله وكمال الجهود المبذولة لتنفيذه، كما لست أقل من غيري حرصاً على تنفيذه.

ولذلك اخترتم هذه التناولة بمخاطبة صاحب البرنامج الطموح القائد الباني الزعيم فأقول:

نعلم أن المعوقات والمطبات والأخاديد والحرائق التي توضع وتفتعل كثيرة، ولكننا تعودنا منك أن تكون أكبر وأقوى من المعوقات..ولأننا نثق ببرنامج اليمن الجديد والمستقبل الأفضل الذي دافعنا عنه وسنظل ندافع عنه ونساند جهود تنفيذه، نقول: إنما تحقق في ظل الظروف الراهنة شيء جيد، لكننا نطمح في الم